تأثير الأزمات الأمنية على النظام الدولي/ الأحداث الأوكرانية أنموذجًا

أ.م.د. عباس فاضل علوان

كلية العلوم السياسية – جامعة الكوفة

تعد الأزمات الأمنية في النظام الدولي، من الموضوعات المهمة، التي تسهم بحدوث تحولات عالمية كبيرة، نظرًا لخطورة وأبعاد القضايا التي يتم التفاعل فيها . إن العالم، وخلال العقود الأخيرة تشهد تفاعلات مهمة، ذات أبعاد أمنية، ومنها الأحداث في أوكرانيا منذ العام 2014، وأخذت تؤثر في النظام الدولي، من حيث التفاعلات، والقطبية، وذلك لخصوصية الأطراف المشاركة بتلك الأحداث، وهي الولايات المتحدة، وروسيا. هذا البحث، ينطلق من إشكالية، ومضمونها، كيف تؤثر الأحداث الأوكرانية، على النظام الدولي؟ وسيتم فيه: دراسة الأحداث الأمنية، ودراسة النظام الدولي، ودراسة حالة أوكرانيا، بوصفها حدثًا أمنيًا عالميًا مهمًا.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي، العلاقات الدولية، الولايات المتحدة، أوكرانيا، روسيا، الأزمة الدولية، الأزمة الأمنية.

The Impact of Security Crises on the International System, Ukrainian Events as a Model

Asst. Prof. Dr. Abbas Fadhil

College of Political Science-University of Kufa

Security crises in the international system are considered important topics that contribute to major global transformations, due to the seriousness and dimensions of the issues being interacted with. The world, during the last decades, has witnessed important interactions with security dimensions, including the events in Ukraine since 2014, which began to affect the international system in terms of interactions and polarity, due to the specificity of the parties participating in these events, namely: the United States and Russia. This research is based on a problematic, the content of which is: How do the Ukrainian events affect the international system? It will include studying security events, studying the international system, and studying the case of Ukraine, as an important global security event.

Keywords: International system, international relations, the United States, Ukraine, Russia, international crisis, security crisis

الاستلام	الإرجاع	القبول
2025/10/2	2025/10/15	2025/11/22

المقدمـة

إن دراسة النظام الدولي، والإشكاليات المصاحبة أخذت حيزًا مهمًا من المختصين في حقل العلاقات الدولية، وذلك لأن النظام هنا إنما يمثل البيئة التي يعمل وتتفاعل فيها عناصر وأطراف وقيم النظام المختلفة ليظهر النظام بصيغ محددة، والتي هي بالضرورة تتغير بين حين وآخر بحسب التحولات في المقدمات التي يشهدها النظام الدولي.

لم يستقر النظام الدولي على شكل واحد وإنما شهد بين حين وآخر تغيرات مهمة بحسب المقدمات التي تؤثر فيه، وتأثر النظام بالمقدمات إنما يحدد القوة الأكثر تأثيرًا فيه، سياسية كانت أم أمنية أم اقتصادية أم تكنولوجية أم ثقافية، والنظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة إنما أخذ يشهد تحولات مهمة، ووجدت الولايات المتحدة نفسها على قمة الهرم الدولي، إلا أنه خلال سنوات قصيرة كانت القوى الكبرى الأخرى تسرع من نمو قوتها على نحو أصبحت إمكانية أن يحدث تغير في الهرم الدولي قائمة.

إن الولايات المتحدة تستند في الحفاظ على موقعها بقمة الهرم الدولي على مجموعة كبيرة من مقومات وعناصر القوة، وأهمها العسكرية والاقتصادية، إلى جانب التحالفات الثنائية ومتعددة الأطراف والانتشار العسكري حول العالم.

إن واحدة من أبرز المدخلات التي يمكن أن تعرض الاستقرار في النظام الدولي للخطر، وتحدث فيه تحولات، هي المدخلات الأمنية، والنظام الدولي يحوي على إشكاليات أمنية كثيرة، ترتبط بوجود صعوبة في الحفاظ على الاستقرار والسلم والأمن الإقليمي والعالمي، وهو ما يتطلب دراستها، ومعرفة كيف تؤثر تلك الأزمات في النظام ومخرجاته.

إشكالية البحث

الإشكالية التي تطرح في هذا الموضوع ترتبط بالنظر إلى الأزمات الأمنية، فهي تدفع إلى تشكيل التوازنات الإقليمية والدولية، إلى جانب حصول تغير في بعض الاستراتيجيات المعتمدة من الدول المعنية، وفي هذا البحث، تدور الإشكالية حول سؤال مركزي مضمونه:

كيف أثرت الأزمات الأمنية، مثل الأزمة الأوكرانية، على النظام الدولي وتحولاته المختلفة؟

إن هذه الإشكالية تستدعي دراسة جوانب عديدة، وهي المرتبطة بالتساؤلات الآتية:

كيفية تأثير النزاعات في العلاقات الدولية والنظام الدولي؟

ما الذي تنتهي إليه الأزمات الأمنية في العلاقات الدولية؟

كيف أثرت الأحداث في أوكرانيا منذ العام 2014 على النظام الدولي؟

أهمية البحث

يرتبط هذا الموضوع بدراسة متغيرات متعددة، تدخل بالتأثير في واقع النظام الدولي، وهرميته، وقيمه، وستتم الإشارة إلى أنموذج محدد ألا وهو الأحداث التي جرت في أوكرانيا منذ العام 2014 وصعودًا، وكيف أسهمت في ظهور روسيا بوصفها متغيرًا دوليًا أكثر أهمية، يؤثر في الواقع الدولي.

هدف البحث

الهدف من البحث في هذا الموضوع يرتبط بدراسة ما يمكن أن يؤثر في النظام الدولي، وتحديدًا دراسة الأزمات الأمنية بوصفها إحدى أهم المدخلات التي تؤثر في واقع ومستقبل النظام، وسيتم التركيز على دراسة الأحداث في أوكرانيا بوصفها أزمة قياسًا إلى التطورات المتوقعة للنظام الدولي، رغم كون الأحداث وصلت إلى مرحلة الحرب، إلا أنها تبقى حربًا مسيطر عليها، والأطراف تنظر إليها من منظور مكانة الأطراف المعنية بتلك الحرب في النظام الدولي.

فرضية البحث

يعتمد البحث على الفرضية الآتية:

إن الأزمات الأمنية ومنها الأحداث في أوكرانيا تنتهي إلى تغيرات كبيرة في سياسات القوى الكبرى، وفي التوازنات الدولية والإقليمية، ومن ثم تؤثر في الأمن الدولي، وعلى استقرار النظام الدولي.

وللإجابة عن الإشكالية المذكورة آنفًا، سيعتمد المنهج الوصفي التحليلي بوصفه مناسبًا للتعامل مع الإشكالية والفرضية التي تم الانطلاق منهما.

ومن ناحية الهيكلية، سيتم تقسيم البحث على النقاط الآتية:

المبحث الأول: أسباب الأزمات الأمنية الدولية

المبحث الثاني: تأثير الأزمات في النظام الدولي

المبحث الثالث: الأحداث الأوكرانية وتأثيرها في النظام الدولي

المبحث الأول: أسباب الأزمات الأمنية الدولية

يشهد العالم بين حين وآخر وجود أزمات، بعضها إقطاعية متخصصة، وأخرى مركبة، ولا يمكن للنظام الدولي أو حتى للنظم الإقليمية أن تتجاوز وجود تلك الأزمات، كما إن الأزمة تعبر عن حالة من التفاعلات التي تنطوي على احتمالية اللجوء إلى العنف أو تصعيد مستوى العنف المستخدم، مع ضيق في الوقت اللازم لاتخاذ قرارات سليمة أو مناسبة، فالخيارات دائمًا في أوقات الأزمة تتجه إلى أن تكون محدودة، ولم تخضع لدراسات مناسبة وشاملة[1].

إن أوجه الخطورة للأزمات تكمن في كون العلاقات الدولية ومعها النظام الدولي تتكون من عناصر ومقومات وهي[2]:

1. الأطراف التي يتشكل منها، مهما كان مستوى فاعلية كل منها، وسواء كان الطرف المقصود دولة أم فاعلًا دوليًا حكوميًا أم من الفواعل الدولية غير الحكومية.
2. القيم والمبادئ التي يجري التفاعل في ضوئها، سواء أكانت تتجه إلى إعلاء الواقعية أم المثالية أم أي قيمة أخرى موجودة.
3. البيئة والمنظور للتفاعلات من الأطراف المعنية، التي ترتبط بالرؤى والمدركات والدور والمكانة.

إن أي تأثر لتلك المقومات والعناصر يتبعه تغير في شكل النظام الدولي، كما إن النظام الدولي هو حصيلة لتفاعل عدد من المتغيرات –مما تمت الإشارة إليه آنفًا– تتفاعل فيما بينها ليكون النظام حصيلة لذلك التفاعل، ويأخذ النظام شكله ليكون[3]:

أ. إما أحادي القطب، أي أن يكون هناك طرف واحد (دولة أو تحالف) في قمة الهرم الدولي من حيث مقومات قوته أو القيم التي يفرضها على النظام ككل، أو كلاهما.

ب. أو ثنائي القطب، أي أن يكون هناك طرفان (دولتان أو تكتلان) موجودان في قمة الهرم الدولي.

ج. أو متعدد القطبية، تعددية محدودة أو مفتوحة.

د. أو نظام فوضوي لا توجد فيه قمة محددة.

إن النظام الدولي يتكون أيضًا من أنظمة إقليمية عديدة، ولكل منها خصوصيته، في أوروبا وشرق آسيا وجنوبها وغربها، ووسط آسيا، وفي أمريكا اللاتينية، وغيرها، وما يجري في الأنظمة

الإقليمية يؤثر في النظام الدولي ككل، والعكس صحيح أيضًا، ومن ثم فإن ظهور إحدى الأزمات في أي من المستويين، النظام الدولي ككل أو أحد أنظمته الإقليمية، إنما يفرض تأثيره في النظام الدولي العام، لأنه في بيئة العولمة اليوم فإن هناك انخراطًا للقوى الكبرى في الأزمات الإقليمية ناهيك بالطبع عن الأزمات الدولية، فالمصالح والانتشار والتطلعات للمستقبل كلها توجد هكذا علاقات متداخلة ومتقاطعة.

والأزمات التي تصيب النظام الدولي أو أحد أنظمته الفرعية قد تكون سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو ثقافية أو صحية أو بيئية أو غيرها، ولكل منها خصوصيتها، وتداعياتها، ولا يمكن القول إن إحداها أخطر من الأخرى، فالأمر هنا فيه نسبية كبيرة، وعلى قدر تعلق الأمر بالأزمات الأمنية الدولية، فإنها تحدث نتيجة لمسببات متعددة، تدفع الدول إلى خيار التصعيد في العلاقات الدولية بشكل مباشر أو باللجوء إلى أحد خيارات أجيال الحروب الحديثة[4].

إن الأزمات الإقليمية تحدث حينما يكون هناك تقاطع في المصالح أو السياسات، المباشرة أو نتيجة ارتباطات بعلاقات تحالفية تفرض التضامن الجمعي، وتجد الدول أن الطرق البديلة لفض النزعات لم تنجح في تحقيق الغاية منه، أو تجد أن من مصالحها أن تتجه إلى التصعيد، أو أن سياساتها تقوم على تقديم الخيار العسكري والأمني على ما عداه، فتبدأ الدول تنخرط في أزمات أمنية، وتلك الأزمات مهما كانت المقدمة لها، فإنها قد تستخدم وسيلة عسكرية مباشرة أو قد تستخدم وسيلة غير مباشرة، ولكل منها كلفه، ففي اللجوء المباشر للتصعيد قد تلجأ الدولة إلى سرقة بيانات عسكرية وأمنية أو القيام باغتيالات سياسية لطرف مستهدف أو على أرض الأخير، أو قد تلجأ إلى رفع معدلات الإنفاق العسكري أو الاستثمار الواسع في التصنيع العسكري لإنتاج أسلحة جديدة عالية التقنية، أو قد تلجأ إلى إعادة نشر قواتها أو القيام بتمارين عسكرية كبيرة قرب الحدود، أو قد تلجأ إلى التحالف مع دول عديدة، أو قد تلجأ إلى القيام بضربات عسكرية محدودة، كل ما تقدم يمثل مسببات مباشرة للأزمات الأمنية[5]، في حين أنه قد تلجأ الدولة إلى الاستثمار أو توظيف مجموعات عنفية للقيام بأعمال حرب من الأجيال الحديثة، وتجنب المسؤولية الدولية، أي أنها تكون طرفًا في أعمال عنف غير مصرح بها[6].

ومن هنا فإن أسباب الأزمات الأمنية متعددة، منها المباشرة ومنها غير المباشرة، وكلها تعتمد على تقدير الدول المعنية بالأزمات، ومدى قدرتها على اعتماد خيارات غير أمنية في التعامل مع تلك الأزمات، فالمشروع السياسي للدولة هو من يحدد خياراتها.

وفيما يتعلق بالأسباب المباشرة، فهي كالآتي:

1. اندلاع أزمة بين الأطراف المعنية، تنتهي معها الإرادة السياسية إلى.
2. وجود أجندة سياسية داخلية للدولة أو إنها ترتبط بأجندة تحالفات خارجية، تلتقي على وجوب الرد أو التصعيد.
3. فشل البدائل السلمية لتسوية النزاع واتجاه الأطراف المعنية إلى التصعيد.
4. لجوء دولة ما إلى زيادة توظيف خياراتها العسكرية عبر اتساع الإنفاق العسكري أو زيادة التصنيع أو القيام بإعادة الانتشار أو تغيير العقيدة العسكرية، وهنا تشعر معها الدول الأخرى أن ذلك سيسبب لها خسائر فتضطر إلى التصعيد.

وإلى جانب تلك المسببات المباشرة، فإن المسببات غير المباشرة تتسع اليوم، من خلال زيادة توظيف الجماعات العنفية أو زيادة الاستثمار في أجيال الحروب الحديثة، تجنبًا للوقوع في إشكالية المسؤولية الدولية عن الانخراط في حروب تقليدية مباشرة.

كل ما تقدم، ينتهي إلى التصعيد في العلاقات الدولية، ويؤثر في النظم الإقليمية أو حتى على النظام الدولي العام.

المبحث الثاني: تأثير الأزمات في النظام الدولي

إن الأزمات هي أحداث مفاجئة أو متغيرة، تضغط على صناع القرار في الدول المعنية، وهي تحدث أثرًا، وربما تتطور بسرعة إلى مستويات لا يمكن السيطرة عليها، وهنا وجه الخطورة، لأن الحديث عن أزمات أمنية يرتبط بموضوع حساس لسياسات أغلب الدول، لأن من أهم واجبات الدول هي المحافظة على السيادة والاستقلال، وطالما أن هناك تداخلًا في المصالح الدولية فإن أي أزمة ستجعل القوى الكبرى حاضرة، ومن ثم فإن احتمالات التدويل فيها قائمة، أي الانتقال من مستوى الأزمات الثنائية إلى مستوى الأزمات الإقليمية، ثم إلى مستوى الأزمات الدولية، في حين أن الخطورة تتصاعد في الأزمات الدولية الكبرى، لأنه سيفيد أن هناك إمكانية أن تتصادم مصالح القوى الكبرى نفسها.

ما يهم هنا أن النظام الدولي يعتمد على مدخلات أو متغيرات عديدة، تجعله يتكيف وفقًا لما ستنتهي إليه تلك المدخلات وهي:

1. نمو قوة الدول المتنافسة، سواء لابتكار قوة جديدة تتمتع بميزات كبرى، أو امتلاك قدرات غير تقليدية، مما يتيح لهذا الطرف أن يفرض نفسه وحضوره في البيئة الدولية.
2. ضعف وانسحاب دولة كبرى، وهذا الخيار يعتمد على واقع الدولة المنسحبة من التفاعلات الدولية ومثاله الاتحاد السوفيتي بين عامي 1989-1991، وهو ما يترك فراغًا تستغله القوى الكبرى للتمدد.
3. خسارة حرب من قوة كبرى، وهو ما سيجعل الدولة الخاسرة تقبل بالتسويات والاشتراطات التي يفرضها الطرف المنتصر، كما في ألمانيا واليابان بعد الحرب العالمية الثانية.
4. بروز أهمية غير تقليدية لدولة، وذلك لأن التطورات التقنية الحديثة، والاقتصادية، والأمنية، تعيد قراءة المعطيات الجيوستراتيجية، ومن ثم تتغير المعطيات المرتبطة بالدور والمكانة للدولة، مما يفرض حضوره في النظام الدولي.
5. ظهور تحالفات، وهنا تعدّ التحالفات من بين أهم الوسائل لإحداث تغيرات في المجتمع الدولي، لأنها تبنى على أساس التضامن بين الدول المعنية المتحالفة، والتدخل لفرض المصالح والسياسات على الدول الأخرى.

ما يهم هنا أن الأزمات إن حدثت فإن الدول عليها أن تكون مستعدة للتعامل معها، وأبرز الوسائل هو أن تمتلك الآتي:

1. القدرة، وهو ما يتطلب من الدولة تخصيص الموارد اللازمة للإنفاق على أوجه القوة المختلفة، ولا يقتصر الأمر على القوة العسكرية فقط، إنما يشمل الجوانب التكنولوجية والاقتصادية والبحث والتطوير، إلى جانب تطوير التعليم ليكون بمستوى تلبية احتياجات الدولة من التصنيع.
2. الخبرة، أي امتلاك المعرفة بالتعامل مع الأزمات الدولية والإقليمية، وعدم التسرع باتخاذ مواقف تصعيدية.
3. المرونة، أي أن تكون للدولة خيارات متعددة للتعامل مع الأزمات، ولا تأتي المرونة إلا بامتلاك القوة والتحالفات والخبرة.

4. الإرادة، أي أن تكون هناك إرادة لدى صناع السياسة من الوصول بالأزمة إلى الحرب أو العمل على تفكيكها للوصول إلى تسويات مقبولة.
5. إمكانية الانفتاح على التحالفات، وهذه نقطة مهمة في الأزمات الدولية، والتحالفات لا يمكن أن تبنى في مدة قصيرة، لأنها تبنى على تفاهمات والتقاء للمصالح، والأهم إدراك أن هناك التزامًا بالتضامن بين الدول الأعضاء في التحالف.

إن النظام الدولي العام أو أي نظام إقليمي فرعي، تتأثر بالأزمات، في شقها الأمني، لأنه في الشق الأمني تتحرك الدول عسكريًا، بشكل فردي أو جمعي–تضامني، في إطار التحالفات، وهو ما يعطي انطباعًا أن هيكلية النظام الدولي لا تتحمل إلا وجود أحد الاحتمالات الآتية:

أ. إما أن الدولة الكبرى تعمل على الحفاظ على الوضع القائم، فستعمل أمنيًا مهما كانت عواقب السياسات المتبعة، وهذا ما تمت ملاحظته من سياسة الولايات المتحدة في إدارة أزمة الخليج عامي 1990–1991، أي الاتجاه إلى التصعيد طالما أن هناك تحديًا لإرادة الدولة المهيمنة على النظام الدولي[7].

ب. أو أن الدولة الطامحة للتغيير تتجه إلى استغلال المتغيرات الموجودة لإحداث تغيير كبير في الهرم الدولي، وهذا الاتجاه تمت ملاحظته في سياسات الصين في صيف العام 2022 حينما صعدت من سياساتها بشأن تايوان، وعزلت الجزيرة عسكريًا لأيام عديدة، مستغلة انفتاح الولايات المتحدة على أزمات عديدة حول العالم، لكن من دون أن تحدث تغييرات كبيرة بالواقع الجيوستراتيجي الموجود[8].

ج. أو أن الدولة التي شرعت بدخول الأزمة الأمنية ترغب بالمغامرة لإحداث تغيير، وغالبًا ما تستغل الدول هنا أن هناك احتمالات لحدوث تغير في الهرم الدولي، أو حتى على الصعد الإقليمية، فتغامر الدول الصاعدة أو التي ترغب باستعادة مكانتها، ودورها في التعامل مع الأزمات الدولية بلغة التحدي، رغبة بالحصول على تنازلات من قمة الهرم الدولي، وهذا الاتجاه يكاد ينطبق على حالة تدخل روسيا في أوكرانيا عام 2014 و 2022، بلغة تحد كبيرة للإرادة الغربية[9].

د. أو أن الأزمة لامست مصالح وسياسات لا يمكن تجاوزها إلا بالتصعيد، وهنا فإن الكرامة الوطنية والاعتزاز القومي أو الديني، أو أن هناك اعتبارات جيوستراتيجية لا

يمكن تجاوزها، كلها تتداخل لتفرض على الدول المعنية الاتجاه للتصعيد، وعدم تسوية الأزمة سلميًا، فيكون الخيار الأمني الخيار الأكثر احتمالًا في التعامل مع الأزمة.

هـ. أو أن الأزمة لا توجد فيها مخارج لتسويات سلمية، فيكون اللجوء إلى خيار التصعيد، وخاصة إن كان كل من الأطراف المعنية يجد أن الخيار الأمني هو الخيار الوحيد للتعامل مع الأزمة، وفرض الحلول من خلال التصعيد والقوة.

إن الخيارات السابقة كلها، لا يمكن أن تبقي النظم، الإقليمية التي حدثت بها الأزمة الأمنية، أو النظام الدولي العام على حالها، لأن المكانة للدول التي دخلت الأزمة تأثرت، وستفرض تحالفات جديدة نفسها على العلاقات الدولية.

المبحث الثالث: الأحداث الأوكرانية وتأثيرها في النظام الدولي

تأتي أحداث أوكرانيا لتكون مثالًا مناسبًا للأزمات الأمنية في العلاقات الدولية، التي أخذت تؤثر في النظام الدولي.

إن أوكرانيا تقع في شرق أوروبا وهي منطقة فاصلة بين عالمين كبيرين، وهما العالم الغربي، وروسيا، والأول يرغب بالتوسع والوصول إلى حدود روسيا وتطويقها، والثاني يرى أن الأوضاع الاستراتيجية تقتضي عدم تماس حلف الناتو مع أراضيه، ومن ثم فإن استقلال أوكرانيا عن الاتحاد السوفيتي، وظهورها كدولة مستقلة عام 1991 لم يتجسد على أرض الواقع، إذ بقيت روسيا تتدخل في الشأن الأوكراني منذ الاستقلال، وكانت أحداث 2014 في أوكرانيا رغبة للانفكاك من أسر القيود الجيوستراتيجية والانفتاح على العالم الغربي، إلا أن خيارات روسيا كانت باستخدام القوة لتأكيد كل من مصالحها القومية، وأمنها القومي[10].

تحليل الأزمة في أوكرانيا، لا بد من وصف حال النظام الدولي ككل، ثم حال الولايات المتحدة وروسيا والأحداث في أوكرانيا، ثم تتم الإشارة إلى مدى تأثير تلك الأحداث في النظام الدولي.

الواضح أن النظام الدولي يشهد منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 وصعود الولايات المتحدة (مدعومة بقوة التحالفات متعددة الأطراف والثنائية) على قمة الهرم الدولي[11]، حالة من الدينامية، فالاقتصاد الأمريكي يعاني من انخفاض نسب النمو، قياسًا بنمو أطراف أخرى مثل الصين والهند وغيرها، والاقتصاد الأمريكي يعتمد على قوة دعم من خلال اعتماد الدولار عملة

احتياط وتسوية للتعاملات الدولية، فيكون طبعها للعملة سنويًا احتياطيًا بلا رصيد، يديم وجودها على قمة الهرم الدولي، وقوتها العسكرية رغم الحجم والنوعية، إلا أن روسيا والصين تسيران باتجاه تعظيم قدراتهما العسكرية بشكل كبير، وثقافيًا وتعليميًا فإن المؤشرات تتجه بعيدًا عن الولايات المتحدة، ومن ثم فإن الولايات المتحدة وجدت نفسها أمام تراجع محتمل في نهاية تسعينيات القرن الماضي، فاختارت حدثًا مثل 11 أيلول 2001 لتتعكز عليه في تنفيذ أكبر استراتيجية لتبرير انتشارها، وزيادة إنفاقها العسكري والانتشار، ودعم التصنيع العسكري[12].

بعد سنوات عديدة من تطبيق الاستراتيجيات الأمريكية في الاستباقية والوقائية اتجهت خلالها الدول الأخرى المنافسة إلى سياسات دعم بناء قوتها بشكل كبير مثل روسيا والصين وغيرها، وجدت الولايات المتحدة نفسها أنها أوجدت مناطق للفوضى وعدم الاستقرار، فاتجهت إلى تبني سياسات دعم تغيير الأنظمة في المنطقة العربية عام 2011، ولتتجه بعده على لسان رئيس الدولة (باراك أوباما) إلى التصريح أن اهتمامها هو منطقة شرق آسيا وليس الشرق الأوسط[13]، قبل أن يأتي دونالد ترامب (2017– 2020)، ثم جوزيف بايدن (2021– 2024) لإحداث تغيير في السياسة الأمريكية، وإذا كان الرئيس ترامب قد قدم خطاب (أمريكا أولًا) بعيدًا عن لغة الصراع في العلاقات الدولية، فإن الرئيس جوزيف بايدن أدرك أن المنافسة الحقيقية هي مع الصين وليس مع روسيا، كما مثبت في استراتيجية الأمن القومي لسنة 2022[14].

إن النظام الدولي يسير بقوة بعيدًا عن الأحادية القطبية، ولولا وجود حلف الناتو والتحالفات الأمنية الأمريكية الثنائية، فإن إمكانية إرهاق الولايات المتحدة بالانتشار والأزمات الإقليمية ممكن، وحدوث التغير في الهرمية محتمل، فالنظام اليوم يتأسس على قاعدة التعددية القطبية بشكل قوي، عسكريًا واقتصاديًا وثقافيًا وتعليميًا وفي المجالات كلها[15].

بعد أن كان الرئيس جوزيف بايدن حريصًا على دعم خيار الناتو، فإن الرئيس دونالد ترامب له سياسة تكاد تختلف معه، ففي حقبته الأولى (2017– 2020) فرض على أعضاء الناتو زيادة إسهاماتهم في الحلف، ويكاد يكون مهتمًا بدعم التفاهم مع روسيا والصين أكثر من رغبته بدعم اتجاهات النزاع مع تلك الدول[16].

أما الصين فإنها دولة كبرى، وتسير بخطوات مهمة إلى قمة الهرم الدولي، وترغب أن تكون مسيرتها سلمية، وتستخدم لغة القوة حينما يتطلب الأمر تأكيد ذاتها ومصالحها، وهي تتجه إلى

إزاحة الولايات المتحدة إقليميًا ودوليًا بطريقة سلمية ومتدرجة، كما يحصل في دخولها المنافسة الاقتصادية عالميًا، وفي توسع انتشارها في بحر الصين عسكريًا، وهذا الاتجاه سيحتاج إلى سنوات قادمة لكي تكون نتائجه ظاهرة[17].

لا تتوانى الصين عن دخول المنافسة مع الولايات المتحدة، فهي أعلنت تبني خيار مبادرة الحزام والطريق لبناء شبه عالم مركزه الصين للدول الراغبة بالانضمام فيه، فالمبادرة ليست مشروعًا للتكامل بقدر جعل الدول تتعامل اقتصاديًا وتجاريًا مع الصين، وإغراق الدول الداخلة بالقروض[18]، ثم اتجهت إلى تبني مبادرة (صنع في الصين 2025) ليكون العالم كله مستقبلًا للسلع الصينية[19]، مع استمرار نمو قوتها العسكرية لتكون منذ نحو عقد ونصف من الزمن ثاني أكبر إنفاق عسكري في العالم بعد الولايات المتحدة، فإنفاقها بلغ 145.8 مليار دولار مقابل 5975 مليار دولار للولايات المتحدة عام 2016، وبلغ 296 مليار دولار عام 2023 مقارنة بنحو 916 مليار دولار للولايات المتحدة[20].

إن وجه الخطورة هو أن الصين أحدثت تحول في سياساتها الأمنية والعسكرية نحو قبول الانتشار العسكري في المحيطين الهندي والهادي، وببناء حاملة الطائرات والانتشار الكثيف في بحر الصين، والاتجاه إلى إقامة قواعد واتفاقيات أمنية مع دول أخرى مثل جزر سليمان في المحيط الهادي وجيبوتي وباكستان والتوسع ببناء القدرات العسكرية النووية، فإن الصين تستعد للانتقال إلى مرحلة العالمية وليس الأقليمية[21]، ومن ثم فإن الانتقال هنا يحدث إما بشكل متدرج وسلمي أو سيكون عبر لغة العنف والأزمات الأمنية، وسيكون خط الشروع لذلك هو كيفية إدارة حالة تايوان.

في حين أن روسيا تنظر للنظام الدولي بمنظار مختلف، فهي قوة إمبراطورية منذ قرون عدة، توسعت من شرق وشمال أوروبا لغاية شرق آسيا، ووسطها، لتكون أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، وهي تمتلك قدرات كبيرة هجومية وقدرات تدمير شامل مثل الأسلحة النووية والصواريخ البالستية والقاذفات الاستراتيجية وغيرها، وبعد أن تراجعت إراديًا عن قمة الهرم الدولي ممثلة بالاتحاد السوفيتي عام 1991، وبعد مرحلة من التراجع، أخذت تنظر لصعودها واستعادة مكانتها في عهد الرئيس فلاديمير بوتين عام 2000 وصعودًا، ووجد الرئيس بوتين أن الولايات المتحدة والغرب اتجهوا إلى محاصرة روسيا وجعلها في مرتبة ومكانة أدنى من إمكاناتها وطموحها،

وهو ما سرّع بحرب جورجيا عام 2008[22]، ثم سرّع من اتجاهها إلى ضم شبه جزيرة القرم من أوكرانيا عام 2014، ثم سرّع من قيامها بالعملية العسكرية ضد أوكرانيا عام 2022[23].

إن روسيا تنظر إلى الهرم الدولي القائم بأنه مؤقت، وهناك تغيرات يمكن أن تحدث فيه، ولهذا اتجهت إلى انفتاح كبير على الصين والاتجاه إلى توسيع عضوية تجمع بريكس ليكون نظامًا بديلًا عن النظام الاقتصادي العالمي الذي تتزعمه الدول الغربية بمؤسسات بريتن وودز منذ العام 1945 ولغاية اليوم، وأخطر اتجاه يمكن أن يحدث هو التحول عن الدولار كعملة احتياطي عالمي، ولهذا فإن اتجاه روسيا لإدارة الأزمة في أوكرانيا باستخدام الحلول الأمنية منذ العام 2014، ثم إجراء تصعيد في الأحداث عام 2022، ليجعل الولايات المتحدة والناتو في موقف محرج، لأن انخراط أي دولة من دول الناتو بالحرب رسميًا أو تعرضها لضرر سيعني وجوب تفعيل إجراءات الناتو في حماية الدول الأعضاء بالتضامن الكلي، ولهذا اتجهت الأطراف كلها إلى تجنب التصعيد، وجعل محور الحرب تدور حول أوكرانيا، فالدول الغربية دعمت أوكرانيا بسلاح محدود، ولم تنظر بطلب أوكرانيا بالانضمام إلى الناتو حتى لا تلتزم بدخول الحرب ضد روسيا، في حين أن روسيا أدارت أغلب العمليات العسكرية عبر عمليات محدودة، وركزت على السيطرة على مناطق انتشار الأغلبية الروسية في أوكرانيا[24].

لقد استمرت الحرب في أوكرانيا كحرب استنزاف للأطراف كلها، واضطرت أغلب الدول الأوروبية إلى زيادة إنفاقها العسكري لتكون قادرة على التعامل مع تداعيات تلك الحرب، وأهمها ألمانيا التي بقت لعقود عديدة دولة تركز على الاقتصاد والتعاون لتجد نفسها أمام خيار دعم بناء القوة العسكرية، بينما ركزت روسيا على الحصول على دعم من دول حليفة لها مثل كوريا الشمالية والصين وإيران سواء لدعم مخزون السلاح بشكل كبير، واستمر المنحى بسيطرة وضم روسيا لعدد من المناطق الأوكرانية إليها[25]، في ظرف لم تستطع الأمم المتحدة من إحداث تغيير في الأحداث طالما أن روسيا هي عضو دائم في مجلس الأمن.

استمر منحى الأزمة في أوكرانيا شبه جامد لحين الاتفاق على إحداث تغيير في سوريا نهاية عام 2024، والمؤشرات تنتهي إلى أن هناك مساومات أمريكية روسية، لإجراء تسويات في كل من الأزمتين وإنهائهما، لتخرج روسيا من سوريا، وتسيطر على جزء من أراضي أوكرانيا[26].

إن الأحداث في أوكرانيا أثبتت أن روسيا وتعاطيها مع الأزمة في أوكرانيا أثرت في الولايات المتحدة وعلى النظام الدولي، لأن الولايات المتحدة لا تنظر إلى روسيا كمنافس أكبر في النظام الدولي، وإنما تنظر إلى الصين، ومن ثم فإنه من الصعب عليها والمكلف أن تبقى مرتهنة بإدارة الأزمة في أوكرانيا بمواجهة دولة نووية كبرى مثل روسيا، إلا أن كان الخيار يركز على الاستنزاف، والاستنزاف بالطبع يشمل الأطراف كلها، وليس روسيا فقط، لأن الولايات المتحدة هي من تتحمل الفاتورة الأكبر لدعم أوكرانيا منذ العام 2022[27].

إن المستقبل، يوضح أن روسيا يمكن أن توسع من تحالفها مع الصين، وربما تتجه إلى مزيد من التفاهمات مع الولايات المتحدة، أو ربما تتجه إلى الانسحاب والاكتفاء بما حصلت عليه في مرحلة ما بعد الرئيس فلاديمير بوتين، وكل تلك الاحتمالات مطروحة مستقبلًا، في حين أن مهمة الولايات المتحدة ستكون الأصعب، لأن عليها أولًا أن تعيد ضبط علاقاتها مع حلفائها، في ظل إدارة الرئيس ترامب، ويبدو أن هناك مزيدًا من الأزمات في مسار تلك العلاقات، لأن الرئيس ترامب يركز على تفكيك الأزمات والحصول على موقع أفضل في العلاقات بما يدعم خيارات الولايات المتحدة القادمة، في حين أن علاقات الولايات المتحدة مع الصين تبدو الأكثر اختبارًا للولايات المتحدة مستقبلًا، لأن الصين تستعد للانتقال إلى المرحلة القادمة، فالأوضاع الدولية والإقليمية لا تتناسب مع إمكانات الصين، والتغيير المحتمل سيبدأ إقليميًا، وتحديدًا من تايوان، التي تسعى الصين إلى إعادة ضمها بالتسويات السلمية أو بالحرب، وهو اختبار لجدية التزام الولايات المتحدة بحليفها تايوان[28].

إن مستقبل النظام الدولي، كما يبدو من المؤشرات المتاحة يسير بقوة نحو التعددية القطبية، وفيه ستبقى الولايات المتحدة قوة كبرى، ولها القدرة على إدارة أكثر من ملف دولي وإقليمي في وقت واحد.

الخاتمة

لقد انتهى البحث في موضوع مدى حضور الأزمات الأمنية وتأثيرها في النظام الدولي، إلى أن النظام يمثل الأحوال المختلفة من وجود أطراف مؤثرة، وقيم، وتفاعلات، وقضايا مؤثرة فيه، كما إن الأحداث والأزمات الأمنية إنما هي مقدمات كبرى يمكن أن تنتهي إلى إحداث تغير كلي أو جزئي في النظم الإقليمية أو حتى في النظام الدولي.

ركز البحث على دراسة النظام الدولي وتطوره، وأنه بعد مرحلة من الأحادية القطبية، أخذ النظام يشهد مزيدًا من التحول من الأحادية إلى التعددية القطبية، كما إن ما يسند الأحادية هو التحالفات متعددة الأطراف والثنائية التي تسند المكانة الأمريكية وتدعمها بشكل كبير، في وقت تنمو روسيا والصين ودول أخرى إلى مستويات كبيرة تدعم خيارات التحول سلمًا أو بالقوة نحو نظام دولي جديد.

إن النظام الدولي يفرض قيمه على الدول الموجودة، وهو ما يدعم وجود الولايات المتحدة على قمته، ولهذا اختارت روسيا الحل الأمني لإحداث تغيير في النظام الدولي في سوريا بعد العام 2011 وفي أوكرانيا منذ العام 2014 ثم عام 2022، في وقت أخذت الصين تستعد لهذا الخيار من خلال النمو الكبير في قوتها العسكرية.

لقد أظهرت الأزمات الأمنية في أوكرانيا وفي تايوان أن الولايات المتحدة لا تستطيع بمفردها إدارة النظام الدولي، وأنها تستند إلى قوتها العسكرية والتحالفات، وغياب التحالف المتماسك بين روسيا والصين، كما إن الهرمية الدولية مكلفة، لهذا كان صعود الرئيس ترامب عام 2017 ثم عام 2025 إنما معبر عن اتجاهات داخل الولايات المتحدة تفضل أن يكون التركيز على الأولويات الأمريكية، ودعم تحول الحلفاء ليكونوا أكثر حضورًا ودعمًا وتمويلًا ومساهمة في التحالفات الثنائية ومتعددة الأطراف.

إن الأزمة الأوكرانية تمثل أنموذجًا لتأثير الأزمات الأمنية على النظام الدولي، فتلك الأحداث انتهت إلى إعادة الولايات المتحدة لتقييم مسار الأحداث العالمية، فكان خيارها دعمًا غير محدود لأوكرانيا بين عامي 2022–2024، قبل أن تتجه إلى قبول تسويات إقليمية ودولية لتكون الولايات المتحدة غير مقيدة بدعم خيارات محدودة، فالولايات المتحدة أولًا وأخيرًا هي قوة عالمية وليس قوة إقليمية، وفي الوقت نفسه فإن الأحداث في أي نظام إقليمي، تتشابك فيها المصالح والسياسات الدولية يمكن أن تكون نقطة استنزاف خطرة للدول الكبرى، وهو ما تطلب من الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس ترامب (2025) الانفتاح على حوار لتسويتها، كما إن أحداث أوكرانيا خلال المدة التي تلت عام 2014 لم تقتصر على أوكرانيا إنما جعلت العلاقات الدولية متوترة، فالأزمات تعاقبت في مسار العلاقات الروسية الغربية، ولم تستطع الأمم المتحدة من إدارة تلك الأزمة بما يحقق الاستقرار في النظام الدولي، وفهم تأثير الأزمات الأمنية ومنها الإقليمية على النظام الدولي

هو مما يتطلب دراسة معمقة للمصالح والسياسات للأطراف الحاضرة في الأزمات، ناهيك عن حجم التداخل بين الأبعاد الداخلية والإقليمية والدولية.

وفي ختام هذا البحث، تم التوصل إلى الاستنتاجات الآتية:

1. إن النظام الدولي يتشكل من مقدمات عديدة، وأهمها الأطراف الرئيسة في التفاعلات الدولية ومركزها ومكانتها، والقيم السائدة في النظام، والتفاعلات والقضايا المؤثرة في مسار العلاقات الدولية، والنظام الدولي منذ عقود عديدة يعيش مرحلة التآكل المتدرج للأحادية القطبية الأمريكية ويتجه ببطء نحو التعددية القطبية أو الفوضى الدولية.
2. إن الدول تدافع عن مصالحها، ولا تتوانى عن التصعيد واللجوء للقوة في التعامل مع الأزمات الأمنية إن تقاطعت المصالح والسياسات إلى مستوى غير مسبوق.
3. إن الولايات المتحدة تعتمد في تفوقها على قوتها العسكرية ودعم التحالفات متعددة الأطراف والثنائية الذي يسمح باشتراك عدد من الدول الكبرى والإقليمية لدعم خياراتها في القوة، والردع، وأهمها حلف الناتو، ووجود الولايات المتحدة في قمة الهرم الدولي واستخدامه لحلف الناتو إنما يحقق الاستقرار وفقًا لما ترغبه الدول الغربية، بينما ترى دول أخرى غير قانعة بالوضع القائم أن عليها اللجوء إلى خيار التدرج لإحداث تغير في الهرم الدولي، وهو ما تصبو إليه كل من روسيا والصين بسياسات فيها بعض التباين بين الدولتين.
4. لقد فرضت الدول الغربية عقوبات كبيرة على روسيا لإجبارها على الانصياع للإرادة الغربية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه في أوكرانيا عام 2014، والدول الغربية تدرك أنها تتعامل مع روسيا الدولة العظمى النووية، ومن ثم يصعب معه الصدام العسكري المباشر معها، واتجهت إلى الصدام غير المباشر معها عبر دعم أوكرانيا، إلى أن تحولت أوكرانيا إلى منطقة استنزاف لكل الدول الكبرى وأي خطأ في سياسة أي دولة يمكن أن يدمر السلام والاستقرار العالمي، في ظل مدرك الردع والتوازنات من الأطراف كلها.
5. انتهت الأحداث في أوكرانيا إلى بروز تحالفات جديدة، على صعيد روسيا في أقل تقدير، مضمونها الاتجاه إلى بلورة تحالفات أولية مع الصين وكوريا الشمالية وإيران،

بما يمكن روسيا أولًا من التغلب على العقوبات الغربية، ومن إيجاد منفذ للخروج من هيمنة الدولار كوسيلة مهمة تستخدمها الولايات المتحدة في العقوبات عبر إيجاد عملة أخرى لتسوية الالتزامات الاقتصادية والتجارية والمالية الدولية، إلى جانب الحصول على مخزون سلاح مناسب لخصائص الحرب الأوكرانية، التي اتجهت الأطراف كلها إلى الامتناع عن استخدام أسلحة دمار شامل فيها لإنهاء تلك الحرب، أما على صعيد الدول الغربية فإن الولايات المتحدة ضغطت على الدول الغربية لزيادة إسهامها في تمويل أوكرانيا ودعمها وزيادة إسهامها في حلف الناتو، ومن ثم سيكون هناك حضور أكبر لأوروبا في حلف الناتو مستقبلًا، وربما مزيد من الحضور لبعض الدول، ومنها ألمانيا في السياسات الأمنية الأوروبية وربما حتى الدولية.

6. إن أبرز تأثير للأحداث في أوكرانيا بوصفها أزمة أمنية على النظام الدولي تتمثل في بروز تحديات عالمية، ومنها احتمال أن تتطور الأحداث إلى حرب أوسع أو باستخدام أسلحة أكثر تقدمًا أو أن تتجه أوكرانيا إلى مهاجمة عمق الأراضي الروسية، كما إن الأحداث أشرت وجود أزمة عالمية لأن الأمم المتحدة لم تستطع أن تتعامل مع تلك الأحداث، وأشر أن مجلس الأمن بقي معطلًا لأن هناك قوة دائمة العضوية تعدّ طرفًا في الأزمة، وهو ما يتطلب مراجعة لكيفية بناء آليات للأمن والاستقرار العالمي مستقبلًا تكفل للمنظمة الدولية التدخل في حالة حصول أزمات على غرار ما حصل عام 2014 وصعودًا.

المصادر والتعليقات الختامية

(1) هيا عدنان عاشور، الديناميكا السياسية وإدارة الأزمات الدولية، القاهرة، الجندي للنشر والتوزيع، 2016، ص55.
(2) بسيوني محمد الخولي، الاستراتيجية العالمية والنظام الدولي العالمي، القاهرة، دار النشر بلا، 2023، ص170.
(3) محمد حمشي, مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2021، ص295.
(4) عباس فاضل علوان، تطور تقنيات اجيال الحروب وانعكاساتها الامنية على منطقة الشرق الاوسط، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 16، العدد 58، جامعة الكوفة، 2024، ص15-16.
(5) عادل عبد الصادق، الطبعة الأولى/ الإرهاب الإلكتروني القوة في العلاقات الدولية نمط جديد وتحديات مختلفة، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2009، ص114.
(6) أنور محمد فرح، باخان تاكو نجم الدين رشيد، نظرية الواقعية الجديدة والجماعات الإرهابية، مركز الدراسات المستقبلية، جامعة جيهان - السليمانية، تأريخ الدخول 22 كانون الأول 2022، على الرابط: https://www.centerfs.org/files/2020/07/1-Vol.3-No.5a-11-30-1.pdf

كذلك: فراس إلياس، السياسة الأمريكية حيال "الفواعل العنيفة من غير الدول" في الشرق الأوسط، تأريخ الدخول 23 تشرين الثاني 2024، على الرابط: https://www.noonpost.com/182287/

(7) مالك محسن العيسوي، الحروب بالوكالة: إدارة الأزمة الاستراتيجية الأمريكية، القاهرة، العربي للتوزيع والنشر، 2015، ص205.

وكذلك: عماد الدين حلمي عبدالفتاح، السياسة الأمريكية في إدارة الأزمات الدولية، مجلة شؤون عربية، القاهرة، جامعة الدول العربية، العدد 174، 2018، ص59.

(8) ينظر:

Will China Blockade Taiwan? Intel Analysts Examine 4 Scenarios, February 2, 2025, at the link: https://www.globalguardian.com/global-digest/china-blockade-taiwan

كذلك: الصين "تستعد للمعركة" بتدريبات عسكرية واسعة حول تايوان.. وتايبيه تعتبرها "استفزازا غير عقلاني"، تاريخ الدخول 2 شباط 2025، على الرابط: https://arabic.cnn.com/world/article/2024/10/14/china-military-drills-taiwan-intl-hnk-7

(9) حسام حرجان عجاج العيساوي، سيف نصرت توفيق، النظريات المفسرة للتدخل الخارجي في الاستراتيجية الروسية، مجلة الدراسات التاريخية والحضارية, المجلد 14, العدد 58/1، جامعة تكريت، 2023، ص48.

(10) وسام علي كيطان، الأهمية الجيوستراتيجية لشبه جزيرة القرم ودورها في الصراع الروسي الاوكراني، مجلة نسق، العدد 5، المجلد 39، لجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية، 2023، ص233.

(11) ينظر:

Tad A. Schnaufer II, The US-NATO Relationship: The Cost of Maintaining Political Pressure on Allies, Georgetown Journal of International Affairs, HAN 2025, https://gjia.georgetown.edu/2021/01/15/the-us-nato-relationship-the-cost-of-maintaining-political-pressure-on-allies/

كذلك: "معضلة الراكب المجاني" .. خيارات الرئيس ترامب في التعامل مع حلف "الناتو"، تاريخ الدخول 22 كانون الثاني 2025، على الرابط : https://www.hespress.com/-1466937.html

(12) هندة العرفاوي، المثقفون العرب وأحداث 11 سبتمبر 2001، تونس، مجمّع الأطرش للكتاب المختص، 2016، ص104.

(13) امجد احمد جبريل، اتجاهات وامكانات اعادة الاستقرار في العالم العربي، مجلة دراسات شرق أوسطية العدد 76، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط · 2016، ص 65.

(14) عمر طاشبينار، استراتيجية بايدن الآسيوية لاحتواء الصين، مركز الإمارات للسياسات، تاريخ الدخول 22 كانون الثاني 2025، على الرابط : https://epc.ae/ar/details/brief/astiratijiat-biden-alasyawiya-liaihtiwa-alsiyn

(15) ينظر:

مثنى علي المهداوي، يسرى مهدي صالح، التحولات في نظام القطبية الدولية: دراسة مستقبل نظام اللاقطبية، مجلة العلوم السياسية، العدد 63، جامعة بغداد، 2022، ص13-14.

(16) خطط ترامب المستقبلية بشأن أوكرانيا وتأثيرها على العلاقات عبر الأطلسي، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، تأريخ الدخول 2 شباط 2025، على الرابط: https://rasanah-iiis.org/

(17) تداعيات تنامي دور القوات البحرية الصينية في منطقة الإندوباسيفيك، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تأريخ الدخول 2 شباط 2025، على الرابط: https://futureuae.com/bryan

كذلك: مصطفى عبد إبراهيم، تعزيز القدرات.. حدود فاعلية تحديث البحرية الصينية، مركز رع للدراسات الاستراتيجية، تأريخ الدخول 2 شباط 2025، على الرابط: https://rcssegypt.com/19257

(18) ينظر:

Elaine K. Dezenski, Josh Birenbaum, Tightening the Belt or End of the Road? China's BRI at 10, Foundation for Defense of Democracies, JAN 2025, IN:

https://www.fdd.org/analysis/2024/02/27/tightening-the-belt-or-end-of-the-road-chinas-bri-at-10/
And: Henry Tugendhat, Why China is Rebooting the Belt and Road Initiative, The United States Institute of Peace, JAN 2025, IN: https://www.usip.org/publications/2023/10/why-china-rebooting-belt-and-road-initiative

(19) ينظر:
Made in China 2025, Central Asia-Caucasus Institute, JAN 2025, IN: https://www.isdp.eu/publication/made-china-2025/

(20) Adam Taylor, Global military spending hits record $2.2 trillion amid multiple wars, washington post, FAB 2025, IN: https://www.washingtonpost.com/world/2024/02/13/nato-spending-russia-ukraine-trump/

(21) جوزيف أس ناي، مستقبل القوة، ترجمة أحمد الحراخشة، وخالد عيسى العدوان، عمان، دار الجندي للنشر، 2020، ص223.

(22) لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب، مستقبل الاستراتيجية الروسية حيال جورجيا، قضايا سياسية، المجلد، العدد 48-49، جامعة النهرين، 2017، ص135-136.

(23) برهان علي محمد سعيد، الحرب الروسية الأوكرانية وأثرها على توازن القوى الدولية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، المجلد 85، الجامعة المستنصرية، 2024، ص77.

(24) أسماء حداد، النموذج الروسي للحرب الهجينة في أوكرانيا الخيارات والرهانات، عمان، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص140.

(25) Anna Borshchevskaya, A Russian Win in Ukraine Would Be a U.S. Loss in the Middle East, The Washington Institute, FAB 2025, In: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/russian-win-ukraine-would-be-us-loss-middle-east

(26) فرضية إبرام صفقة سياسية بين ترامب وبوتين.. سوريا مقابل أوكرانيا، تأريخ الدخول 22 كانون الثاني 2025، على الرابط: https://www.hespress.com/

(27) Dana Stroul, Anna Borshchevskaya, Javier Colomina, Riad Kahwaji, Year Four in Ukraine: NATO Views and Middle East Impact, The Washington Institute, JAN 2025, IN: https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/year-four-ukraine-nato-views-and-middle-east-impact

(28) حدود التصعيد الصيني – الأمريكي حول تايوان، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، تأريخ الدخول 25 كانون الثاني 2025، على الرابط: https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/6834